

حول كتاب جورج لابيكا عن ابن خلدون

إنقطاع مثلث بين القارئ والمقروء

محمد فرحات

نوعية في خط حضاري غير متنكر للاستمرارية التطورية.

أما مرجع وفرة التأليف الغربي عن ابن خلدون فهو اعتبار الاوروبيين تاريخ ابن خلدون وبخاصة مقدمته بمثابة سبيل الى معرفة اكثر تفصيلاً بالمغرب العربي، معرفة تساعد على توطيد المصالح الاوروبية على طول الشاطئ المتوسطي الجنوبي؛ من هنا ترجم سيلستر دو ساسي مقتطفات من المقدمة، وما لبثت الدراسات والترجمات ان توالى، بحيث اعتبر مؤرخ رصين مثل ارنولد توينبي ان المقدمة «أعظم كتاب من نوعه انتجه

ظاهرة وفرة الترجمات العربية للدراسات الغربية عن ابن خلدون(*)، تذكر بوفرة التأليف الغربي عن المؤرخ العربي الكبير. ومرجع الظاهرة كون التعرف الى منهج ابن خلدون التاريخي يشكل محاولة مشرقية للعودة الى الخصوصية، ولتنشيط الذاكرة التراثية في فكرنا العربي المعاصر، ويبدو هذا الأمر بمثابة استجابة لتراكم مسائل الفكر السياسي والتاريخي التي لم تحل منذ انهيار الدولة العثمانية، وانما جرى إهالها أو تناسيها أو جعلها مادة لسجال ايديولوجي آني لم يؤت أكلاً، ولم يحقق نقلة

(*) «السياسة والدين عند ابن خلدون»، تأليف جورج لابيكا، تعريب د. موسى وهي ود. شوقي دويهي. الناشر دار الفارابي - بيروت - شباط (فبراير) ١٩٨٠.

الذهن البشري في كل مكان وزمان».

فالمؤلف يهتم بالمنهج الخلدوني تحديداً في التاريخ. وهو يتبع الخطوط الثلاثة التالية:

« ١ - انشاء ابن خلدون لعلم اجتماع عام: تحدد «المقدمة» منهجاً يطمح الى تفسير الحضارة (العمران) بوصفها كلاً. ويرسم المنهج، العلم الجديد، لنفسه حقلاً تطبيقياً يحدده ترتيب مفهومي.

٢ - شكلية الدين: يظهر الدين (ستاتياً) خاضعاً خضوعاً تاماً للمفاهيم الأساسية، التي تصف علم العمران، ويكشف الدين من جهة أخرى (دينامياً) عن فعالية خاصة به في تأسيس المجتمعات التي تتوحد فيها السلطة الزمنية بالسلطة الروحية.

٣ - الدعوة المحمدية^(٢): أطلقنا هذه التسمية على السرورة المولدة لمثل تلك المجتمعات. وقد قدم لنا ابن خلدون بحسب المعايير التي حددها منهج العلم الجديد وبدون الرجوع إلى تدخل فوقاني، قدم عرضين تاريخيين: احدها يتعلق بتأسيس محمد (ﷺ) للدولة الاسلامية، وآخر يسعى الى البحث عن المخطط الأصلي في نشأة الهيئات السياسية المغربية».

تتوزع الخطوط الثلاثة على فصول ستة يسبقها مدخل وتليها «خلاصات وآفاق»:

الفصل الأول يبحث في العلم الجديد الذي هو العمران. ويلاحظ المؤلف ان ابن خلدون مثقف عضوي وعضويته، من حيث المبدأ، لا تتيح له وضع نظرية في التقدم. بيد أن ابن خلدون ينطلق من عضويته ليوقف على حدود الموقف الرسمي، فيعتبر المذهب المالكي تعبيراً عن وجه من وجوه المعاش، ويمثل هذا الاعتبار يسلك فكر ابن خلدون طريقاً تؤدي به الى تحديد العلم الجديد، او العمران، أو وقائع الحضارة.

والعمران من جانب سلمي يتميز عما يقاربه من العلوم كالحطابة والسياسة، فهو ليس بذئ منفعة شخصية. ومن جانب نقدي هو عملية تفحص خلدونية

حكم مطلق، وشاهد جيد، لكنه يذكرنا بأساوية الانقطاع العربي عن ابن خلدون. ان المنهج الخلدوني استعمل لفترة وجيزة وطبقه واضعه على تاريخ المغرب العربي، وما لبث المفهوم ان أهمل حتى القرن العشرين. وبهذا يكون المنهج قد واجه انقطاعاً في المكان (اقتصاره على المغرب اذ كان ابن خلدون مجهول فعلاً جزئيات الوقائع في المشرق) وانقطاعاً في الزمان (ما لبث عصر الاخطاط أن ترسخ بعد وفاة ابن خلدون، وتلت ذلك في عصر النهضة نزعة للارتباط بالمركزية الأوروبية، قطعت كل صلة لها بالتراث واعتبرته جميعه عضداً للسلفين في صراعهم مع الحداثة، ومن هذا التراث بالطبع منهج ابن خلدون التاريخي).

هذا الانقطاع بوجهيه المكاني والزماني يجعل الاستعانة بالمنهج الخلدوني مسألة مليئة بالمصاعب وتحتاج الى جهد معرفي نقدي يأخذ بعين الاعتبار الوقائع العربية والشرقية مجملها في زمن القطع، كما يعتني باستجدات الفكر العالمي التي تجد لها محلاً ومصداقية كبيرين في المأزق الحضاري المعاصر للعالم العربي والاسلامي.

يتناول جورج لايبكا في كتابه «السياسة والدين عند ابن خلدون» المسائل الأكثر اهمية وخطورة في الحضور الراهن للمنهج الخلدوني: السياسة والدين، المهم العلمي والنقل، وبمعنى آخر التاريخية والفوقانية. تلك هي الثنائيات التي يحلل المؤلف موقعها في بنية المنهج الخلدوني، فيطرح سلسلة من المساءلات ويلوح بالدلالة الرئيسية للفكر الخلدوني وكيفية حله لتناقضات مفترضة لهذه الثنائيات ومنطلقاتها.

يستند المؤلف في دراسته الى مقدمة والى تاريخ ابن خلدون^(١)؛ اذ انه اختار من اتساع فكر ابن خلدون النظر الى المنهج والتحقق منه ثم تطبيق ابن خلدون لمنهجه على وقائع تاريخية في المغرب العربي. إذن،

التكرار والبطء والسذاجة التي تثقله (...). وتشهد الجمل الاعتراضية هنا وهناك ان ابن خلدون لم يتراجع في شيء عن جهد الفهم العقلافي الذي يمتاز به. فالشك في تفسيرات المنجمين للنسوة لا يسمح بالاستنتاج ان لا علاقة اطلاقاً بين الكهانة والنسوة...

وحين يتوصل المؤلف الى استقراء جواب من ابن خلدون يفني بالفرض، ينتقل في الفصل الثالث «العصية والدين» للقول ان حيزاً ينبغي ان يفرد للدين، الى جانب الاقليم والمحيط والغذاء، في العمران. ويعرض للموقع السياسي للدين عند ابن خلدون فيرى ان بلوغ الدعوة الدينية يخضع للعصية انطلاقاً من الحديث الشريف «ما بعث الله نبياً إلا في منعة من قومه»، ويستشهد بفضلين من المقدمة (ص 158 - 159) عنوانها: في أن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصية التي كانت لها من عددها، في أن الدعوة الدينية من غير عصية لا تتم.

ان العصية لدى ابن خلدون مبدأ ديالكتيكي حقيقي يلعب دور الوسيط بين وجهي العمران - البداوة والحضارة. والغاية التي تهدف اليها العصية هي الفوز بالملك، ويستنتج المؤلف ان ثمة ميلاً عند ابن خلدون لأفضلية العصية على الدين في العمران، وان الفعالية الايديولوجية للدين هي بالتالي نتيجة اكثر منها سبباً.

مثل هذه الاستنتاجات تبدو غير مقنعة من ناحيتين: كونها تنطلق من مفهوم مطلق للدين كما هو وارد في أدبيات الفكر السياسي الاوروبي وكونها تقابل بين هذا المفهوم وتعبير الدين (الملة) عند ابن خلدون، وهما بالطبع مختلفان.

وكأن المؤلف يعي مباشرة ضعف استنتاجاته فينتقل الى معنى الدين تحديداً عند ابن خلدون، الذي هو الاسلام، ويلحظ ان فرادة الدين في العمران عند ابن خلدون تعني فرادة الاسلام: فموطن نشوئه - الجزيرة

جدالية لمواقف المؤرخين الأسلاف، هنا يبدو رمي التاريخ الى مصاف العلم النظري مشروطاً بنقد المنهج، ومن النقد استعانة ابن خلدون بقانون الأجيال لفض النزاع في مسألة اخلاق هرون الرشيد والزعم انه عربيدي سكير...

ومن جانب ايجابي يبدو العمران مبدأ أو غاية مشروع ابن خلدون التاريخي، اذ معه يلتقي التاريخ بالسوسيولوجيا وتجري ادانة التاريخ التقليدي. ويتبدى العمران في شكلين: بداوة وحضارة. الاولى طور أدنى يميل دائماً للخروج من نفسه والوصول الى الثانية؛ وفي سيرورة تطوره هذه يخضع العمران للعصية⁽³⁾. المقدمة كلها محاولة لتوضيح هذه المسألة، ويمكن تلخيص مفاهيم ابن خلدون على صورة شجرة تمثل منشأ العمران: الجذور هي البادية، والجذع هو الملك والحضارة، والمعاش هو الأغصان، والعلوم هي الورق والثمر، أما العصية فهي نسغ الشجرة كلها.

الفصل الثاني من الكتاب عنوانه «الدين والعمران» وهو يبحث في اشكالية الدين في منهج ابن خلدون، بادقاً بوضع صاحب المقدمة أمام موقفين: اما أن يكون منهجه قد حوّل الدين الى وجه من وجوه العمران فيصير ابن خلدون - القاضي المالكي - ملحداً، وإما أن يستثني الدين من دينامية العصية فيكون هنا مجالاً للتشكيك بعقلانيته؟ ومجاول المؤلف ان يتنسم الموقف الحقيقي لابن خلدون في علاقة الدين بالعمران فيلحظ ان الدين ليس غائباً عن المنهج الخلدوني، وهو يحضر جنباً الى جنب مع مفهوم الملك (الانترولوجي) كعلة لوجود العمران، ومع دور الجغرافيتين الطبيعية والبشرية في العمران من حيث ان مفهوم «العادة طبيعية ثانية» يخرق المقدمة بشكل ملحوظ.

يعاود المؤلف تساؤله عن علاقة الدين بالعمران فيحاول بطريقة تقارب حد التصسف، ان يلمح الى «عقلانية» صافية عند ابن خلدون. يقول: «وهكذا يتكشف النص عن منطق داخلي يحركه على الرغم من

الشكل، وتحتفظ بسمة محض سياسية، وهذا ما يعيد القوة الى عصبيات تحمل شعاراً دينياً، من هنا يفسر المؤلف كيف أن ابن خلدون لم يدرس السياسة الإسلامية الآ بعد ان عرض القواعد العامة للدنامية الاجتماعية لمفهوم العمران. فمعنى العصبية يبقى في كل الأحوال مفهوماً سوسولوجياً مركزياً في إطار الأمة، ومن خلال العلاقة الجدلية بين مفهومي العصبية والدعوة، انبثقت العصبية القدرية مجدداً على شكل أحزاب، بعد أن انتقلت الغلبة من قریش الى عصبيات اخرى، فمع نهايات الدولة العباسية صار لكل شعب عصبية الظاهرة. وصار صعباً أكثر فأكثر ربط الجميع بعصبية مركزية.

تدول الدول وتبقى سنة التبدل. والسياسة الدينية، كما يراها المؤلف عند ابن خلدون، حالة خاصة من حالات السياسة العامة، فتمه قانون الأجيال: الباني (النبي)، المباشر (الراشدون) المقلد (معاوية) الهادم (يزيد).

ولكن، هل يرى ابن خلدون ان فعالية الاسلام استنفدت في الوضع التاريخي الذي شهد ظهوره وازدهاره، أم أنه يتخطى هذا الوضع الرابط للاسلام بزمان محدد؟

هذا السؤال هو تطوير لأسئلة المؤلف السابقة، وهو افتتاح للفصل الخامس «الدعوة المحمدية»: يرى المؤلف ان الفتح الاسلامي اقترن وأدى الى ثلاثة انواع من الوقائع.

- ١ - تفكك المدينة الشيوقراطية وانتصار جد مبكر للحكم الوراثي، الذي بدأ مع الدولة الاموية.
- ٢ - انتشار الفتن.
- ٣ - عودة ملامح البداوة، حتى عند العرب المسلمين.

هذه الوقائع تعطي العبرة بأن الملك يتطلب الدعوة التي تحمّل بدورها الى العصبية. فمع انهيار الدولة

العربية - يشكل استثناء لنظرية الأقاليم التي وضعها ابن خلدون، والاسلام نفسه يبدو من وجهة تفسير العصبية ذا طابع فريد. هنا يعمد المؤلف الى رفع تأثير الدين الى مستوى العصبية فيقول: «اذا كان صحيحاً أن أي دين لا يفرض نفسه دون شوكة العصبية، فإنه صحيح أيضاً أنه ليس ثمة من عصبية تتمكن من الغلبة طويلاً إلا بشرط تعاضم قوتها بدعوة دينية».

وحيث يرد في المقدمة (ص١٥١) الآتي: «العرب لا يحصل لهم الملك الا بصيغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة»، فان المؤلف يميل الى اعتبار خصوصية الاسلام بمثابة معادل لما يسمى التشديد على العامل الايديولوجي في الاستيلاء على السلطة السياسية والاحتفاظ بها.

هنا يعود المؤلف الى سؤاله الأساسي ويطوره: هل يظن الاستثناء الاسلامي بصحة سوسولوجيا ابن خلدون و «بالعقلانية التي تستند اليها» أم يتوصل للتفسير العلمي الى استيعاب الاستثناء الاسلامي؟ وتأتي محاولة اخرى للجواب، في الفصل الرابع «تأسيس الدولة الاسلامية».

الدولة الاسلامية هي نقل مفهوم العصبية الى مفهوم الدعوة، ثم نظم علاقة جدلية بينها، فالدعوة هي للخلافة بمثابة العصبية للملك، والاسلام استثناء «لأن امر الدين كان كله بجوارق العادة من تأليف القلوب عليه واستماتة الناس دونه» (المقدمة ص٢١٣)، لكن المؤسسات السياسية الاسلامية ليست بآمن من ان تتحول معها مدينة المؤمنين الى مدينة الانسان، فسرعان ما وجد المسلمون أنفسهم ازاء نظام سياسة دينية تنقلب معه الخلافة الى ملك (كان مفهوم الملك في الصدر الاول للاسلام مظنةً للباطل ورمزاً لعادات الأعداء من أكاسرة وقياصرة).

سياسة دينية؟ تعني «سياسة» من باب أولى. والخلافة بتحولها الى ملك زمني، لا يبقى منها سوى

العباسية وبعدها عادت البداوة في الشعوب الاسلامية
المعزولة تنتج بدعها وحركاتها.

وفي الفصل السادس «السياسة والدين» يدرس
المؤلف نتائج الحركات البدوية وافكارها ودعواتها،
فيرى ان الدعوة تتميز بنمط عيش بدوي تنطلق منه،
فالبداوة تعني الحفاصة أو الندرة او مقياس الوجود
الأدنى الذي هو الحياة الدنيا، وان لها عصبيتها.
فسمات الحركات البدوية كونها مقلدة لما قبلها وظرافية
وسلبية، وكثيراً ما كان المخطط: عصبية ← دعوة
← ملك، يُختزل لبصير: عصبية ← ملك، مما يستتبع
كون الدعوة غالباً ذريعة سرعان ما يُتخلى عنها لدى
استتباب عرش جديد. من هنا فإن ابن خلدون يرى في
الشريعة عاصماً والضمانة الأكثر وثوقاً للحضارة.

أخيراً اين أصبح سؤال المؤلف؟ لم يجد جواباً
واضحاً يجيل ابن خلدون الى «عقلاني» صافٍ. بيد ان
جورج لايبكا ينسب مثل هذه العقلانية لدى ابن
خلدون ليطل على اسلام اليوم، فيرى ان نهضة الاسلام
وحراكته الملحوظة في السبعينات من قرنتنا، تكمن في
«أن الاسلام نذير بالحاجة الى تلك الطفرة الجذرية
الكفيلة باعادة المبادرة التاريخية الى البلدان العربية،
ولا تكمن في الاسلام نفسه الذي يعيق الثورة المزمعة».

لا ندري عن أية ثورة يتحدث المؤلف، فضلاً عن أن
هذا الحكم يكاد يجعل من المؤلف، دون أن يقصد، قريباً
من «رينان ماركسي»^(١). صحيح انه يقول بعدم
استمرار الزمن الخلدوني وانقلاله على الايديولوجية
الاسلامية وجعله من النيوقراطية الاولى نموذجاً سياسياً
مثالياً، بيد ان جورج لايبكا لا يتورع عن استقراء
«حادثة» ما، من ابن خلدون «الشاهد على مرحلة
تنقل».

الدراسات الغربية احتفلت بابن خلدون على
طريقتها، وكثيراً ما اتخذت العصبية معنى الوطنية (كما
عند ايث لاكوست). بيد أن جورج لايبكا ينطلق من
النص الخلدوني ويبقى أميناً ما استطاع في استقراءه،
وهذه الأمانة أدت به الى ارتباك مرده اختلاف
الادوات المعرفية والمناهج بين القارىء والمقروء.

ثم انقطاع مكاني وزماني بيننا وبين ابن خلدون،
وتم انقطاع مثلث مكاني وزماني وحضاري بين جورج
لايبكا وابن خلدون. واذا كان لا أحد يقول بمصادقية
المنهج الخلدوني اليوم، فان ملامح هذا المنهج يمكن ان
تشكل مادة لاعادة صياغة المنهج مُعاصراً، وبما يراعي
العمران وملاساته المعقدة التي تقع المناهج الغربية في
صليها.

هوامش

- (١) الاسم الكامل لتاريخ ابن خلدون: «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر» طبعته مؤسسة دار الكتاب اللبناني في بيروت. أما مقدمة ابن خلدون فالشواهد منها تستند الى طبعة دار احياء التراث العربي في بيروت وهي مصورة عن طبعة بولاق، وارقام صفحاتها متوافقة مع ارقام صفحات معظم الطبعات المصورة والمتداولة.
- (٢) يعلن المؤلف مقصده من تعبير «الدعوة المحمدية» بأنه السيورة المولدة لثلاث المجتمعات الاسلامية الاولى. بيد ان التعبير «محمدي» مرفوض عموماً اذا قُصد منه الاسلام كدين ومعتقد وحضارة.
- (٣) يقول محمد امين العالم: «ليست العصبية في تقديري هي القانون الأساسي الوحيد كما تقول معظم الدراسات الخاصة بابن خلدون، وانما هناك قانون آخر لا يقل أهمية هو قانون التراكم الاقتصادي. ولكل من هذين القانونين دوره الخاص أو وظيفته الخاصة. فالعصبية هي قانون الانتقال من السلطة البدوية الى السلطة الحضارية. أما قانون التراكم الاقتصادي فهو قانون الانتقال من البنية البدوية الى

البنية الحضرية. وما أكثر ما يتم الخلط بين هذين الأمرين في كثير من الدراسات .. راجع دراسته «مقدمة ابن خلدون - مدخل
ابستمولوجي»، نشرتها مجلة «الفكر العربي» في العدد السادس، ص ٤١.
(٤) يكتب ارنست رينان بعنف، مقارناً الحضارة الأوروبية بالحضارة السامية: «في الزمن الذي نحن فيه، ان الشرط الضروري لانتشار
الحضارة الأوروبية هو تدمير الشيء السامي على وجه التخصيص. تدمير السلطة الثيوقراطية للاسلام وتدمير الاسلام!».